وزارة المالية

الدائرة الاقتصادية

قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

ظاهرة الفقر وأثرها على الاقتصاد العراقي

(2018 – 2020)

(دراسة تحليلية)

إعداد

الدكتور عمر إسماعيل حسين

خلود وليد صالح

أسيل ياسين عبد الحسين

1444هـ

2022م

المحتويات

التسلسل	الموضوع	الصفحة
	المقدمة **أهمية البحث** **مشكلة البحث** **هدف البحث** **منهجية البحث**	١-٢
١	**الإطار ألمفاهيمي لظاهرة الفقر**	٣-٤
١.١	مفهوم الفقر	٣-٤
٢.١	علاقة الفقر ببعض المصطلحات الاقتصادية	٤-٦
٣.١	أنواع الفقر	٦-٧
٤.١	أسباب الفقر	٧-١٠
٢	**مؤشرات الفقر على مستوى المحافظات العراقية**	١١-١٤
٣	**التجارب و الاستراتيجيات الكفيلة في الحد من الفقر**	١٥-٢٢
١.٣	الطرق السبيلة للتخفيف من الفقر	١٥-١٦
٢.٣	التجارب السابقة التي عملت على الحد من ظاهرة الفقر	١٦-٢٢
٣.٣	مقترحات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في العراق	٢٣-٢٤
	الاستنتاجات	٢٥
	التوصيات	٢٦
	المصادر	٢٧-٢٩

الأشكال

التسلسل	الشكل	الصفحة
١	النسب المئوية التي خصصتها الحكومة لبرنامج الحد من الفقر للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٩)	٩
٢	الفقر بالمحافظات العراقية ومدى تفاوتها	١٢
٣	معدل نسبة الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٠)	١٣
٤	معدلات الفقر بين المحافظات لعام (٢٠٢٠)	١٤

الجداول

التسلسل	الجدول	الصفحة
١	النسب المئوية التي خصصتها الحكومة لبرنامج الحد من الفقر للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٩)	٨
٢	معدلات الفقرفي المحافظات	١١

المـقدمـة

أهمية البحث

تسعى الدول والمنظمات الدولية عبر البرامج مصممة على وفق آليات جادة وهدفها اجتماعي – اقتصادي سعياً للحد من هذه الظاهرة، يتطرق البحث إلى المفاهيم التي توصف الفقر ظاهرة تتسم بالتعقيد إذا ما حللت برؤى واضحة في تفعيل السياسات الاقتصادية الكلية لتخفيف معدلات الفقر، فمن الصعوبة بمكان إن يفسر مفهوم الفقر على حصر حالة في نطاق واحد على مستوى العالم.

الأسباب التي تؤدي إلى الفقر ليست على نطاق واحد إذ يبدو التشابك بين الأسباب المؤدية للفقر تتفاعل مع بعضها البعض لتنتج متغيرات من الصعوبة في كثير من الأحيان تجاوزها أو السيطرة عليها، لذلك نجد إن الإبعاد السياسية والاقتصادية فضلا عن الاجتماعية منها تتبلور وتفرز مؤشرات لا يمكن علاجها على المدى القصير ولربما تتحول إلى أنواع مستدامة من الفقر .

إن ما تقدم ذكره يمثل ابرز الأفكار التي تبين أهمية البحث أو الموضوع واختياره وتسليط الضوء عليه لأهميته القصوى في المجتمع العراقي وخصوصا الفقراء وأصحاب الدخل المحدود منهم.

عند دراسة حالة الفقر في العراق نجد أنفسنا أمام وقائع لها خصوصياتها في سياق الإحداث على مستوى المفاهيم والأسباب والمؤشرات للفقر.

هيكلية البحث

شملت الدراسة ثلاثة مباحث أساسية .

١. الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر.
٢. مؤشرات الفقر على مستوى المحافظات العراقية.
٣. التجارب الإستراتيجية الكفيلة للحد من الفقر.

مشكلة البحث

على الرغم من تعدد خيارات التدخل الإستراتيجية للتخفيف من الفقر في العراق إلا إن قوة العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية كان لها الأثر العميق في تزايد معدلات الفقر وارتفاع نسبة الفقراء من إجمالي السكان، مما ابعد معيار الاستدامة والإنصاف والعدالة الاجتماعية عن ضوابط التنمية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة في العراق.

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان اثر زيادة نسبة الفقر في المحافظات العراقية على برامج التنمية وتأشير بدائل مستدامة للحد منه في العراق.

منهجية البحث

تبنى البحث المنهج الوصفي – التحليلي للوصول إلى أهداف البحث و الاستنتاجات والتوصيات المطلوبة.

١. الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر

١.١ مفهوم الفقر

يشير الفقر إلى الافتقار بمعنى العوز والمتعارف عليه إن الفقر هو حالة العوز المادي حيث يعيش الإنسان دون حد الكفاف المتمثل بسوء التغذية والمجاعة حتى الموت والذي يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي والتعليمي والحرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات وغيرها [١].

يعرف الفقر بأنه (كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من اجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية) كما يعرف الاقتصاديون الفقر على انه (يمثل المجموعة غير القادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية التي تمكنها من الحياة الكريمة) و يعرف كذلك بأنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد المقبول في المجتمع خلال فترة زمنية محددة، فالفقر كما يشخصه أغلب المهتمين في هذا المجال هو حالة من الحرمان المادي التي تتمثل بمستوى المعيشة والحاجات الأساسية وبما إن للفقر جذور عميقة ومتشابكة يجب مواجهتها والتخفيف منها بالعمل الجاد وبشكل علمي ومدروس فعليه يجب الالتزام بالخطوات الآتيـة:- [٢]

الخطوة الأولى: تحديد من هم الفقراء

الخطوة الثانية: تحديد السمات الأساسية للفقراء من حيث توزيعه الجغرافي.

الخطوة الثالثة: تحديد آثار السياسات والبرامج المختلفة لمواجه الفقر ومدى ارتباطها بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية.

الخطوة الرابعة: لتخفيف الفقر يجب وضع سياسات قابلة للتنفيذ ومراجعتها ليتم تشخيص الخلل ومعالجته.

٢.١ تعريف الفقر بالفكر الإسلامي

الإسلام أوجب للفقراء نصيبا مفروضاً من أموال الأغنياء, يمثل بصفة أساسية في الزكاة التي فرضت على الأغنياء بنص القران الكريم في قوله تعالى "خذ من أموالهم صدقة، تطهرهم وتزكيهم بها "[٣] وشرحتها السنة النبوية من الناحية القولية والعملية للرسول (ص) وقد تم تعريف فئة الفقراء الذين يعطون الزكاة للأشخاص الذين لا يستطيعون أن يوفروا لأنفسهم دخلا سنويا يعادل نصيب الزكاة فيسمى فقيرا ويعطى من الزكاة، وإذا كان الفكر الإسلامي لم يعطِ تعريفا اصطلاحيا للفقر فذلك لأنه لم يهتم بالناحية الفلسفية للفقر وإنما اهتم بالناحية العملية فحدد من هو الفقير تحديدا" دقيقا" وعلى الرغم من ذلك يمكن صياغة تعريف للفقر في الفكر الإسلامي استناداً لتعريف الفقير كالتالي: (الفقر هو العجز عن تحقيق حد الكفاية) والكفاية هو ما يكفي قوت أهل بيت خلال سنة وحد الكفاية هو حد وجوب الزكاة. [٤]

---

[١] الفارابي:أبي نصر الجوهري. الصحاح، ج٢، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩، ص٦٧٠ (٢٦٠-٣٣٩).

[٢] م.ن،ص٦٧٠.

[٣] سورة التوبة (١٠٣).

[٤] الزوبعي: عمر إسماعيل، الجوانب الاقتصادية والمالية في عصر صدر الإسلام، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الاداب٢٠١١ ، ص ١١٣.

فجوة الفقر: وهو مؤشر يقيس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر، ويتم حسابه بالوحدات النقدية كونه يمثل إجمالي المبلغ اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر. ولإغراض المقارنة فيتم حساب هذا المؤشر بالنسبة المئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوياً لخط الفقر.[1]

٣.١ علاقة الفقر ببعض المصطلحات الاقتصادية

يُعرّف الفقر تعريفات عديدة يمكن اختزالها بأنه حالة اقتصادية تتمثل في نقص كل من المال والاحتياجات الأساسية لحياة مستقرة مثل الغذاء، الماء، الدواء والكساء والتعليم والرعاية الصحية ووفقا لهذا التعريف فأن اغلب الدول العربية تقع تحت خط الفقر واقتصاديات الفقر ،أما الجزء الأخر وهي الدول العربية النفطية فلديها خصوصية تجعلها تخضع لمصطلح اقتصاديات عولمة الفقر ، وهو مصطلح غير دارج له أكثر من تعريف وتحليل ،ويعني عمليا قيام نظام اقتصادي فقير إنتاجيا بإضاعة ثروات محدودة أو ضخمة حصل عليها دون جهد أو بالاقتراض في أمور تافهة او مشاريع فاشلة غير مناسبة أو غير ذات جدوى ،ولا تعود علي الاقتصاد والمجتمع بالنفع العام الدائم ،فالمجتمعات الاقتصادية التي تستهلك أكثر مما تنتج غالبا تصنف بالدول النامية او المتخلفة ووفقا لهذه التعريفات فأن العديد من الدول العربية تحتل بامتياز مراكز متقدمة في مؤشرات الفقر العالمي، فمنها من على خط الفقر مثل مصر وسوريا ومنها تحت خط الفقر مثل اليمن والسودان وموريتانيا والصومال. ومنها من فوق خط الفقر مثل الجزائر ولبنان والأردن ومنها ما يتسم باقتصاديات ازدواجية لديها عوائد ضخمة وظهور الفقر بالمجتمع مثل العراق والجزائر وبعض الدول الخليجية إلا إن المشترك بينهم هو تمركزهم حول مفهوم الفقر[2].

١.٣.١ الفقر والتنمية

الارتباط بين الفقر والتنمية المستدامة هو ارتباط بين متضادين، وذلك يعني أن علاقة عكسية تربط بينهما.. فكلما زاد التقدم والتطور قلّ الفقر والحرمان في المجتمع. فإذا ما سلمنا بأن الفقر هو مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم الفقير قد يتغير من زمن إلى آخر، فإننا نكون أمام حالة استمرارية ظاهرة الفقر عبر الزمن. بل إن الفقير حتى بمفهومه المطلق، الذي يمكن اعتباره ذلك الذي لا يجد قوت يومه وليلته، ظل موجودًا عبر مختلف العصور[3].

فإذا كان مستوى المعيشة يهدف بشكل مباشر إلى قياس كفاءة حياة الأفراد بمختلف طبقاتهم، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية. فإن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات المجتمع. وتحقيق الرعاية الاجتماعية لأفراده كافة على المدى الطويل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مفهوم التنمية يستند أساسا إلى الإنسان. الذي يعتبر الغاية الأساسية لعملية التنمية البشرية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وعلميًا وفكريًا.

أن أي تراجع أو تردٍ في الحالة الاقتصادية لأي دولة فإنه حتمًا سينعكس بشكل أو بآخر على واقع المجتمع وأفراده، فتبرز السلبيات والمشكلات الاقتصادية والتنموية، وانعكاسها على ظاهرة الفقر، فيتمخض عنها علاقات تبادلية بين متضادين (التنمية المستدامة والفقر).

---

[1] م.ن،ص٤٠.

[2] الخفاجي: راجي محيل هليل، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٧- ٢٠٠٧) رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٩،ص٣٢.

[3] هاشم :حنان عبد الخضر. راضي: مها علاوي، سبل مواجهة الفقر واثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،٢٠١٢، ص٤٣.

فبلوغ التنمية المستدامة أعلى مستوياتها يعني انحسار ظاهرة الفقر في أدنى مستوياته، وبالعكس فإن ارتفاع مؤشر ظاهرة الفقر مرهون بتدني مؤشرات التنمية المستدامة. وترجع أسباب ذلك إلى عدم القدرة على توفير حد الكفاية من احتياجات الحياة الاجتماعية أو تحقيقها لأفراد المجتمع، والتي تؤمنها لـهم مستويات التنمية المستدامة المرتفعة (التنمية المستدامة)* وسيلتها وغايتها (الإنسان) وتوفير فرص الحياة الكريمة له ولأبنائه وللأجيال القادمة. وطالما أن هذا الإنسان لم تتحقق لـه فرص الحياة الكريمة، ولـم تؤمَّن له الكفاية من احتياجاته الاجتماعية، كـالصحة والتعليم وفرص العمل فإن التنمية المستدامة ستفشل في تأمين الوسيلة وتحقيق الهدف والغاية[1].

٢.٣.١ الفقر والتضخم

يؤثر التضخم أو الارتفاع العام في الأسعار سلباً في الدخول الحقيقية للمعتمدين على الدخول الثابتة، خصوصاً محدودي الدخل والمنخفضة من الفقراء وصغار الموظفين والمتقاعدين. ولا يملك محدودي الدخل عادةً إلا القليل من الأصول التي تدر دخلاً عليهم أو تعوضهم عن الدخول الحقيقية المفقودة التي خسروها بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة. ويشكل الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية كالمواد الغذائية الضرورية، والرعاية الطبية، والسكن، الجزء الأكبر من إنفاق الأسر منخفضة الدخل. وتزداد أهمية السلع الأساسية في إنفاق الأسر مع تراجع دخول الأسر، إذ يتجاوز الإنفاق على الطعام للأسر المعدمة نصف دخلها. وقد لا تملك بعض الأسر الدخل الكافي للسكن في مساكن صحية ولائقة، لهذا تضطر إلى السكن في مساكن لا تتوافر فيها المقومات الصحية للإقامة عند ارتفاع تكاليف المعيشة. وعموماً يؤثر التضخم، خصوصاً في المواد الأساسية، بشكل سلبي وأكثر حدةً في مستويات معيشة الفقراء، فارتفاع معدلات التضخم يقود إلى تراجع قدرة الأسر على تأمين الغذاء والدواء والملابس والسكن، ما يفاقم معاناة الفقراء والمحتاجين في المجتمع. والتضخم أشبه ما يكون بالفك المفترس الذي يقضم دخول الفقراء بهدوء ويزيد معاناتهم باستمرار.[2]

٣.٣.١ الفقر والبطالة

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل كثيرة وكبيرة، ابتدءا من البطالة، والفساد الإداري والمالي، وانعدام الصناعة، وانهيار البنية التحتية، وضعف أداء القطاع الزراعي والصناعي والتجاري، وضعف القانون وتفاقم المشكلات الأمنية.

وتشكو نسبة كبيرة من العراقيين من الفقر الذي تحوّل إلى خطر يهدّد تماسك المجتمع واستقراره، في ظل غياب واضح للسياسات الاقتصادية الوطنية التي من شأنها أن تقلل من تبعات ذلك الفقر الذي يطارد أسرا لا تتوفر لديها فرصة عيش كريمة في بلاد غنية بالثروات كالنفط فضلاً عن نهري دجلة والفرات.

أصدرت وزارة التخطيط خلال عام ٢٠١٨، تقريراً بيّنت فيه أنّ نسب الفقر ارتفعت لتصل إلى ٤١%، بعدما لم تكن قبل ذلك تتجاوز ٢٠%، وأوضحت أنّ نسبة الفقر في محافظات جنوبي العراق بلغت ٣١.٥% ، وفي محافظات الوسط ١٧% ، وفي بغداد ١٣% ، في حين ارتفعت في إقليم كردستان العراق لتصل إلى ١٢.٥% ، بعدما كانت ٣% فقط قبل عام٢٠١٤.[3]

---

[1] م.ن ص٣٥.

[2] هاشم:سعاد قاسم ، ثنائية التضخم والفقر في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص٣٨.

[3] mop.gov.iq وزارة التخطيط في تاريخ ٢٠٢٠/١١/١ الساعة ١٢:٠٠ ظهرا.

* هي عملية التوفيق بين الأقطاب البيئية والاقتصادية والاجتماعية لتنشأ دائرة صالحة بينها وتكون فعالة من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية. صبري : آمنة حسين، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة، مجلة المخطط والتنمية، العدد٣٢، بغداد، ٢٠١٥، ص١٢٢.

تفاقمت أزمة البطالة نتيجة لاستمرار تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي وعدم اتخاذ الإجراءات الاقتصادية الصحيحة، وتأهيل الصناعات الرئيسية ، وخاصة منها طاقات إنتاج الكهرباء ومياه الشرب، وتقديم الخدمات العامة، وبفعل تراكم تلك الأخطاء والإخفاقات، أصبح أكثر من نصف شباب المدن العراقية عاطلين عن العمل، في حين لا تتجاوز مشاركة المرأة في القوة العاملة ١٩%، وهذه البطالة في معظمها بطالة هيكلية ناجمة عن توقف قطاعات الإنتاج الرئيسة وبخاصة قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية ومعظم الأنشطة الخدمية، وبحسب إحصائية الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية، فإن نسبة البطالة بين الشباب للفئة العمرية بين ١٥ إلى ٢٩ سنة بلغت ٢٢.٦% ، مما يعني أن البطالة لدى الذكور لهذه لفئة بلغت ١٨.١%، في حين بلغت [١]البطالة لدى الإناث نسبة ٥٦.٣%، وتبلغ نسبة معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة٣٦.١%، وتشكل نسبة الذكور من القوى الفعلية العاملة ٦١.٦% مقابل ٨.٨% للإناث الشابات، ويأتي ذلك تعزيزاً لإعلان صندوق النقد الدولي في أيار ٢٠١٨ أن معدل بطالة الشباب في العراق تبلغ أكثر من ٤٠.%.

٤.١ أنواع الفقر

١.٤.١ الفقر النسبي: يعبر هذا النوع من الفقر عن موقع الفرد أو الأسرة مقارنة مع متوسط الدخل في ذلك المجتمع. ويعكس هذا النوع الاحتياجات التي تختلف باختلاف الظروف، مثل مستوى التنمية الذي بلغه البلد المعني أو التمييز القائم بين الأغنياء والفقراء، أو بين المجموعات الاجتماعية والعرقية الأخرى.[٢] وهذا يعني أن للفقر معاني مختلفة تماماً في المجتمعات ذات المستوى المرتفع من الدخل والاستهلاك، عن معانيه في المجتمعات ذات المستوى المنخفض نسبياً من الرفاهية.[٣] وللوقوف على مفهوم الفقر النسبي ينبغي الرجوع إلى نسبة من المتوسط الحسابي لمجموع معدلات الدخل والإنفاق على مستوى الفقر كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل (١٠%) من السكان الأدنى دخلاً وعليه فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر أو من وقت لآخر[٤].

٢.٤.١ الفقر المطلق: هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان من الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعلم والصحة والنقل. ويستخدم هذا النوع لوصف الحالة المعيشية لشريحة من المجتمع والتي تعيش تحت الحد الأدنى من المستوى المعيشي القياسي[٥]. وقد استخدم مقياس الفقر المطلق لأول مرة في الهند، وتم بموجبه تحديد مستوى الدخل المطلوب لشراء حصة الفرد من الغذاء والذي يحتوي على ٢٢٥٠ (سعره حرارية)، أي يكون معياراً ثابتاً في بعض الأحيان، وأن بعض تقديرات الأمم المتحدة أوضحت أن في الدول الأقل نمواً أو الفقيرة هناك حوالي ٥٩% و ٧٢% من سكان الحضر والريف على التوالي يعيشون في الفقر المطلق[٦]. في أحيان كثيرة يفضل اعتماد مفهوم الفقر المطلق عن الفقر النسبي في قياس ظاهرة

---

[١] م. ن.

[٢] الصادق: علي توفيق. الكروي:عدنان وليد، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السادس، صندوق النقد العربي، دمشق، ص٩ .

[٣] الليثي: هبه، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، جامعة القاهرة، سنة ٢٠١٧، ص٣١.

[٤] UNDP, op. cit, p. في ٢٠٢٠/٨/ ١١ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً.

[٥] blogs.worldbank.org K date في ٢٠٢٠/١١/٨ الساعة ١١:٠٠ صباحاً.

[٦] ارسلان: منوجرسان، الفقر البشري في ظل العولمة الاقتصادية وسبل مواجهته مع تقدير دليل الفقر البشري (HPI) ، في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٨ ، ٢٠٠٤، ص٢٧-٢٨.

الفقر، وذلك لأن الأول ييسر مهمة التحليل المقارن بين الدول وبين الأزمنة المختلفة. يُعدّ البعض الفقر النسبي مفهوم مظلل وغير واضح للأسباب التالية:

أ- النسبة المئوية من أفقر الناس في مجتمع معين تعيش في فقر نسبي فإنها لن تتزايد أو تتناقص أو تختلف بين البلدان مطلقاً.

ب- جميع من هم دون نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي في بلد ما يعيشون في فقر نسبي، فإن الفقر في البرازيل أكبر منه في بنغلاديش، وهذا هو الحال عندما عرف البنك الدولي الفقر، أما فقر مطلق وأما أن دخل الفرد يقل عن ٣٠% من متوسط الناتج القومي الإجمالي[١].

٣.٤.١ الفقر المدقع : يمثل خط الفقر المدقع كلفة تغطية الحاجات الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية للأسر أو الإفراد ، التي لا يمكن بدونها البقاء على قيد الحياة إلا لمدة قصيرة. ويمكن تقدير خط الفقر المدقع بطريقتين.

- **طريقة السلة الغذائية:**

الطريقة التي يتم تحديد سلة من المواد الغذائية التي تحوي على تغذية متوازنة توفر للأفراد الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة، وتحسب إجمالي التكلفة لأسعار هذه السلة الغذائية بأقل الأسعار.

- **طريقة النمط الغذائي الفعلي :**

يقدر خط الفقر المدقع بوصفه مساوياً لمقدار الإنفاق على المواد الغذائية المقابلة لمتوسط حاجات الفرد من السعرات ويتم ذلك من خلال حساب حصة الفرد من السعرات الحرارية نتيجة إنفاقه على المواد الغذائية.[٢]

١.٥ أسباب الفقر

هنالك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الفقر بمظاهره المختلفة تتمثل في سوء إدارة الموارد المتاحة، وسوء نظام التشغيل الذي ينعكس على نسبة الإعالة إذ تتحمل فئة عمرية من السكان في ظل الفقر والبطالة عبء مجموعة السكان بكاملهم، كما أن الإنفاق المتسارع وغير المنظم وتراجع وتيرة التنمية على نحو كبير وعدم جدوى خططها وبرامجها لعقود عديدة، فضلاً عن سوء استثمار اليد العاملة وعدم الاستفادة من الطاقات الشابة من خريجي الكليات والمعاهد في العملية التنموية ساهم في مضاعفة الفقر وحدوث خسارة كبيرة [٣]. وتعد الحكومات في العديد من الدول الفقيرة جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل لمتطلبات التنمية نظراً لمركزية الإدارة واتخاذ القرار.

---

[١] م.ن، ص٢٧-٢٨.

[٢] عبد المجيد:احمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، جامعة الموصل، ص١١٦.

[٣] العلي:عادل، الفقر في الوطن العربي، مشكلة مزمنة وحلول متعثرة ، مجلة الاقتصاد والعلوم، العدد ٢٨، ٢٠٠٦ ، ص٦.

ويمكن تحديدا أهم الأسباب التي يتولد عنها الفقر بما يلي: [١]

١.٥.١.سوء توزيع الدخل والثروات

يعد سوء توزيع الدخل من أحد الأسباب المهمة لتفشي الفقر في المجتمعات، فمن المعروف أن مقاييس فقر الدخل تتوقف على متوسط الإنفاق في المجتمع وعلى عدالة توزيع هذا المتوسط، وتتفاوت عدالة التوزيع بين الدول إلى حد كبير، ويمكن قياسها بواسطة معامل جيني[٢]. والذي سنتناوله بشكل مفصل في المبحث الثالث من هذا الفصل، وقد لخص تقرير التنمية في العالم (٢٠٠٠-٢٠٠١) دراسة حالات الدول بإظهار ترابط الأزمات الاقتصادية الكلية مع الزيادات في الفقر، وفي الغالب مع الزيادات في اللا عدالة في التوزيع، وطالما أن هذه الأزمات تكون مترافقة مع الزيادات في اللا عدالة في التوزيع، فأن مثل هذه الأزمات وخصوصاً التي تنشأ في مرحلة التحول الاقتصادي، فأنها ستغير مكاسب تخفيض الفقر السابقة أكثر وعلى نحو متناسب[٣]. وتشير الدراسات الحديثة في هذا الصدد إلى أن كل مؤشرات الفقر التي تم تطويرها للقياس الكمي تعتمد متوسط الدخل في المجتمع وعلى درجة عدالة توزيع الدخل أو الإنفاق في المجتمع، أي أن بقاء درجة العدالة ثابتة فأنه يتوقع أن ينخفض الفقر كلما ارتفع متوسط الدخل، وأما إذا ظل متوسط الدخل ثابتاً فأنه يتوقع حدوث زيادة في الفقر كلما ارتفعت درجة عدم عدالة توزيع الدخل[٤].

٢.٥.١.انخفاض إمكانية الوصول والتحكم بالأصول الإنتاجية والسلع والخدمات العامة

القدرة على الانتفاع يعني الوصول إلى شيء ما، كأن يكون عامل من عوامل الإنتاج أو شخص أو مؤسسة، أو من قيمة اجتماعية، أو من معرفة، أما التحكم فيتعلق بفكرة الملكية باعتبارها حق وواجب في الوقت نفسه. ويفترض الوصول إلى مدى واسع من الأصول الإنتاجية والتحكم فيها من قبل الفقراء عن طريق الأرض والائتمان وذلك بسبب الأهمية البارزة لهذين العاملين في تفاقم ظاهرة الفقر، وخصوصاً في الريف حيث تقع إمكانية الوصول إلى الأرض والتحكم فيها في صميم مشكلة الفقر في الريف[٥]، وذلك بسبب عدم جدوى المعالجات المتخذة بخصوص الملكية وخصوصاً قانون الإصلاح الزراعي والذي ظل تأثيره هامشياً، كما أن إدارات الإصلاح الزراعي كانت في الغالب سبباً في مشاكل إنتاجية مهمة. أما بخصوص الائتمان فأن الفقراء من طبقة الفلاحين لا يمتلكون أصول ولا يمكنهم الحصول على القروض، رغم تنامي الخدمات المصرفية وانتشارها وان امتلكوا أصول يستطيعون من خلالها الحصول على قروض مالية فهذا لايكفي من دون توفير دعم فعلي لهم وفقاً لمفهوم الروابط الأمامية والخلفية لأي مشروع إنتاجي.[٦]

---

[١] إبراهيم: سليمان، قياس مستوى الفقر ودور تقانة المعلومات والاتصالات في الحد من آثاره، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد العاشر، العدد الثاني، ص١٢٤.

[٢] الليثي: هبه، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، ص٣٨.

[٣] Cashin and others , Macroeconomic policies and poverty Reduction: stylized facts and an overview of research , IMF working paper , Washington, 2001, p. 9.

[٤] علي: عبدالقادر علي، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، معهد التخطيط العربي، الكويت ٢٠٠١، ص٢.

[٥] في ٢٠٢٠/١١/٨ الساعة ١٠:٣٩ صباحا UNPD, op. cit, P.32 ,33.

[٦] الاسكوا، المستوطنات الحضرية والفقر، ١٩٩٩، نيويورك، ص٩٢.

3.5.1. عدم نجاح خطط التنمية وفشل الإصلاحات الاقتصادية الكلية للسوق

نظراً للارتباط الشديد بين الفقر وحالة الضعف في الأداء الاقتصادي وطالما أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون كافياً للتخفيف من الفقر، فينبغي إتاحة الفرص الكافية للعمل وتحديد أجور تتجاوز حدود الفقر لغرض نجاح عملية التنمية، وهنا يأتي الدور الإصلاحي للحكومة الذي لا يمكن الاستغناء عنه بالعمل ضمن الأطر القانونية ودعم الاقتصاد الكلي وتوفير المرتكزات الأساسية للاقتصاد الوطني وخصوصاً لقاعدة المعلوماتية والنهوض بواقع القوى العاملة وتطويرها ووضع الأسس الصحيحة لمعايير الجودة، وقد أهتم القطاع الحكومي بالتركيز على نمو التشغيل في الخدمة المدنية والتي نمت بمعدلات أسرع من القطاعات الأخرى وخصوصاً الإنتاجية والتي ظلت تنمو بشكل متدني، مما يشير إلى وجود تضخم في عدد العاملين في القطاع الحكومي من خلال آلية التوزيع الوظيفي[1]. وغالباً ما يكون انعدام المؤسسات الحكومية الجادة والمسؤولة عن الحلقة المفقودة بين جهود مكافحة الفقر والحد منه، فحتى في الحالة التي يسعى فيها البلد إلى تنفيذ سياسات وطنية مراعيه للفقراء وجعل تدخلاتها أكثر أحكاماً، فأن سوء التدبير الحكومي قد يبطل أثرها[2] بسبب ضعف ومحدودية قدرات المؤسسات الحكومية في الوصول إلى الفقراء على المستوى المحلي، بالإضافة إلى العدد القليل نسبياً من المنظمات غير الحكومية التي يمكنها تنفيذ البرامج الحديثة والتي يثبت نجاحها وجدواها. [3]

لم تحقق برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية تقدماً في المؤشرات والمكونات الاقتصادية للمجتمع، بسبب اعتماد هذه البرامج على رؤى لم تتوافق مع المتغيرات المحلية لعصرها.

أما بخصوص السياسات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي فقد كان لتطبيقها على مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي آثار واسعة على كل من الفقر وتوزيع الدخل وفرص العمل في الأقطار المعنية، كما ساهمت هذه السياسات بشكل غير مباشر في العديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى. ويتبين من تجارب بعض البلدان أن ما كان مخططاً أساساً ليكون ذا فائدة اقتصادية لفئات المجتمع كافة، ظهر أنه لشريحة معينة من السكان في حين أن الغالبية المتبقية أما لم تتغير أوضاعهم المعيشية أو انتهى بهم الحال إلى أن يدفعوا ثمن المكاسب المتحققة لفئات الدخول المرتفعة بسبب ما تعانيه أغلب البلدان النامية خصوصاً من فساد إداري وضعف مؤسسي زيادة على سوء تخصيص الموارد ألاقتصادية.[4]

وهنا يمكن ان نشير الى النسبة المئوية من الموارد التي خصصتها الحكومة العراقية لبرنامج الحد من الفقر للسنوات (2015 – 2019) كما هو مبين في جدول رقم (1)

2019	2018	2017	2016	2015
0,1	0,1	0,1	0,45	**0,6**

المصدر : وزارة التخطيط / دائرة الاستثمار الحكومي

شكل رقم (1) النسبة المئوية التي تخصصها الحكومة لبرنامج الحد من الفقر (2015 – 2019)

1 UNDP, op. cit, p. 30-31.

2 UNDP, overcoming Human poverty , poverty Report 2000, New York, p. 54-55.

3 Assaad and Rouchdy, Poverty and poverty Alleviation strategies in Egypt, Cairo papers in social science , 1999, p.44.

4 الطاهر: مي عصام، قياس وتحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 1999، ص16.

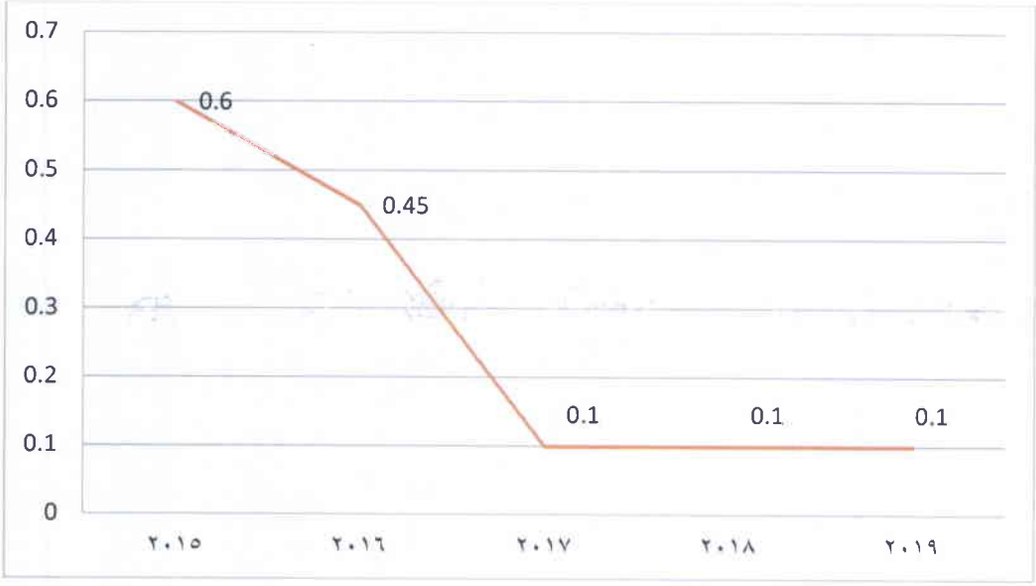

المصدر : وزارة التخطيط / دائرة الاستثمار الحكومي

4.5.1.أعباء الحروب والنزاعات

تؤدي الحروب والنزاعات إلى ظهور مجتمعات معسكرة من خلال تأثير القوى المسلحة والتي يتمخض عنها استنزاف ثمناً اقتصادياً كبيراً من الاقتصاديات الوطنية لأغلب البلدان النامية، وفرضت هذه الحروب والنزاعات الاجتماعية وفي ظل وجود القوى المسلحة، ثمناً اقتصادياً باهظا، من خلال الإنفاق العسكري الذي أثقل كاهل ميزانيات هذه الدول، في الوقت الذي تحمل فيه الموارد المنفقة على القوات المسلحة تكلفة فرصة بديلة مرتفعة، لأنها تعني ضياع فرص الاستثمار التي يمكـــن أن تستغـل فـــي زيـــادة الطـاقـــة الإنتاجيـــة للاقتصـــاد وتطـــور عجلـــة التقـــدم.

والنتيجة ستكون تضرر وخسارة الطبقات الفقيرة،[1] وقد يحصل هذا من خلال لجوء بعض الحكومات من أجل كسب التأييد والحصول على دعم شعبي في الحاضر، إلى نقل تكلفة الفرصة البديلة للأجيال المقبلة، ويتم ذلك عن طريق المحافظة على معدلات نمو موجبه للإنفاق العام، وزيادة مخصصات الإنفاق الدفاعي دون تخفيض الإنفاق الاجتماعي أو التنموي. ولا يتم تمويل هذا الإنفاق عن طريق الضرائب التي يتحمل تكلفتها الجيل الحالي أيضاً على شكل معدلات تضخم عالية، وإنما تلجأ إلى التمويل عن طريق الديون الداخلية والخارجية والتي تتضمن تكاليف للأجيال المقبلة.[2]

---

[1] UNDP, op. cit , p35-36.

[2] الفارس : عبد الرزاق، السلاح والخبز والإنفاق العسكري في الوطن العربي، 1970-1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993، ص334

الاستبعاد الاجتماعي للمرأة وسكان الريف وعدم توفير الفرص اللازمة للنهوض بهم لغرض تطوير قابليتهم، يساهم بشكل كبير في تفاقم ظاهرة الفقر. وغالباً ما يعيش فقراء الريف على الأراضي الحدية والمتدهورة، الأمر الذي يضاعف ما يواجهونه من صعوبات في التخلص من الفقر، كما أن المرأة تتحمل أشد أعباء الفقر وأن فرصها في التغلب عليه اقل عموماً.[١]

٦.٥.١. سوء إدارة الموارد والتدهور البيئي

قد يكون الفقر إفرازاً أو نتاجاً لضعف قدرة النظام على استثمار موارده وتوزيعها، أو لعجز مؤسسي بسبب نقص التمويل أو سوء الأداء الوظيفي وتردي نوع وحجم الخدمات، مما ينعكس بدوره على قدرات الأفراد.[٢] كما أن البيئة تؤثر على سكان المنطقة بشكل مباشر، فعندما لا يحسن الإنسان التصرف مع التغيرات البيئية فأنها تسبب له مشاكل كثيرة ينجم عنها تجريد الأرض من الأشجار بسبب حرقها لأغراض الطبخ والتدفئة، وسوء استعمال مياه الأمطار وإمدادات المياه الأخرى ، فضلاً عن طبيعة الملكية السائدة للأرض والتي لا يكون للفقراء النصيب الأوفر منها مما يقلل حافز المثابرة والعمل لديهم، وتترك الأراضي دون اهتمام أو متابعة واستغلال امثل، هذا في المناطق الريفية، أما في المناطق الحضرية فنجد الحالة أخطر من ذلك حيث يتواجد الزخم السكاني الكبير والتلوث البيئي والصناعي والصرف غير المعالج والمياه الملوثة خصوصاً في المناطق الأكثر فقراً.

ومن الجدير بالذكر إن السبب الأهم الذي يزداد فيه الفقر انتشارا: الجهل وعدم التفكير وإعطاء أهمية للبحث العلمي مما أدى إلى تطور الفساد والإداري والمالي

٢. مؤشرات الفقر على مستوى المحافظات العراقية

في نهاية عام ٢٠١٨ نفذت وزارة التخطيط مسحاً أظهرت فيه تراجعاً في نسبة الفقر إلى (٢٠%) وقد تباينت هذه النسب بين المحافظات، بحسب النشاط الاقتصادي والحركة التنموية فيها،[٣] فهناك بعض المحافظات انخفضت فيها نسبة الفقر، وأخرى ارتفعت وبعضها حافظت على ذات المستوى، إلا أنها أشارت في عام ٢٠٢٠ وبالتعاون مع البنك الدولي إلى توقعات عن ارتفاع مستويات الفقر في العراق.

مؤشرات قياس الفقر تعتمد على أبعاد متعددة، من بينها الصحة والسكن والتعليم والدخل والحاجة إلى الغذاء، ووفقا لهذه الأبعاد أطلقت وزارة التخطيط الإستراتيجية الوطنية لخفض الفقر في للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٢) والتي تستهدف خفض نسبة الفقر إلى ١٦% عند نهاية عمر هذه الإستراتيجية التي تعد الثانية بعد الإستراتيجية الأولى التي أسهمت في خفض نسبة الفقر من ٢٣% عام ٢٠١٠ إلى ١٥% بنهاية عام ٢٠١٣، ولكن بسبب الأزمة المزدوجة عام ٢٠١٤ عادت النسبة إلى الارتفاع مجددا لتصل إلى ٢٢.٥%.

معدلات الفقر في محافظات العراق لعام ٢٠١٨ وفق المسح الذي أجرته وزارة التخطيط:-[٤]

---

[١] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، ص٩.

[٢] مصطفى: عدنان ياسين، مقالة بعنوان النوع الاجتماعي والتنمية، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص ١٦٧.

[٣] Arabic.sputmik news.com في ٢٠٢٠/١١/٨ الساعة ١٠:٤٨صباحا.

[٤] المصدر السابق نفسه.

معدلات الفقر في محافظات العراق لعام 2018 وفق المسح الذي أجرته وزارة التخطيط:-[1] وكما مبين بالجدول رقم (2).

ت	اسم المحافظة	معدل للفقر
1	المثنى	%52
2	الديوانية	%48
3	ميسان	%45
4	ذي قار	%44
5	نينوى	%37,7
6	ديالى	%22,5
7	واسط	%19
8	صلاح الدين	%18
9	الانبار	%17
10	البصرة	%16
11	النجف الاشرف	%12,5
12	كربلاء المقدسة	%12
13	بابل	%11
14	بغداد	%10
15	دهوك	%8,5
16	كركوك	%7,6
17	اربيل	%6,7
18	السليمانية	%4,5

[1] المصدر السابق نفسه.

شكل رقم (2) الفقر بالمحافظات العراقية ومدى تفاوتها (من عمل الباحث)

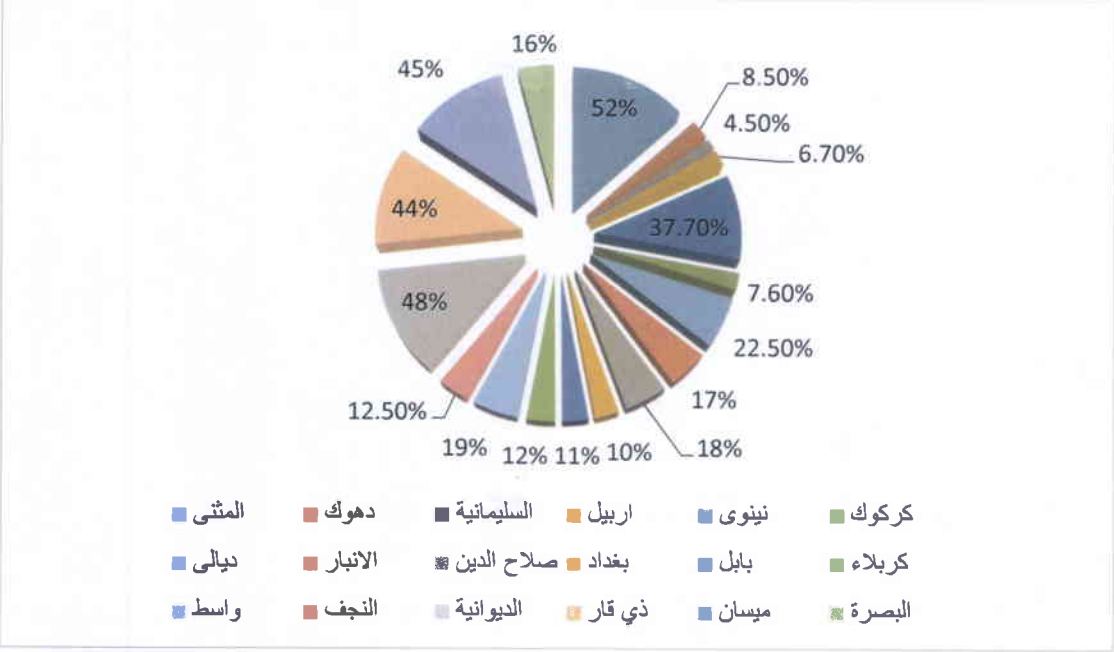

Arabic.sputmik news.com في 2020/11/8 الساعة 10:48صباحا.

معدلات الفقر في البلاد شهدت زيادة كبيرة بسبب تفشي فيروس كورونا وتداعياته وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وتوقف اغلب المشاريع في جميع القطاعات الاقتصادية وكذلك آثار التغيير المناخي وخاصة في مناطق الوسط والجنوب وهذا يؤدي الى حدوث أزمات اقتصادية وصحية في العراق.

وبحسب إحصائية لوزارة التخطيط العراقية، فإن عدد السكان بلغ نحو 40 مليون نسمة في جميع مدن البلاد، بما فيها إقليم كردستان العراق إلى جانب ذلك ازدادت معدلات الفقر بسبب جائحة كورونا وأثرت بشكل واضح على معيشة الأسرة العراقية ومستوى رفاهيتها من خلال عدة مسارات أهمها :-[1]

1. يؤدي الانخفاض الحاد في الأنشطة الاقتصادية إلى تقليص دخل الأسر خصوصاً بالنسبة للعمل بأجر يومي والعمل الخاص (العمل الذاتي).
2. ينخفض التراجع الاقتصادي من التحويلات المحلية والخارجية من ما يضعف من دخل الآسر التي تعتمد على التحويلات بدلاً من اشتغال أفرادها .
3. يفرض التراجع الكبير في إيرادات النفط ضغوطاً حادة على نظام البطاقة التموينية والتحويلات النقدية مما سيؤثر سلباً على مستويات التغذية للطبقات الفقيرة.
4. الاضطراب في عملية التسويق الداخلي والخارجي قد يؤدي إلى زيادة في الأسعار سيما المواد الغذائية يرافق ذلك تراجع في الخدمات التعليمية والرعاية الصحية وخدمات أخرى ستترك أثارها على رفاه المواطن العراقي.

[1] Amp.annabaa.org في 2020/11/8 الساعة 10:50صباحا.

شكل رقم (3) معدل نسبة الفقر (2018-2020)،(من عمل الباحث)

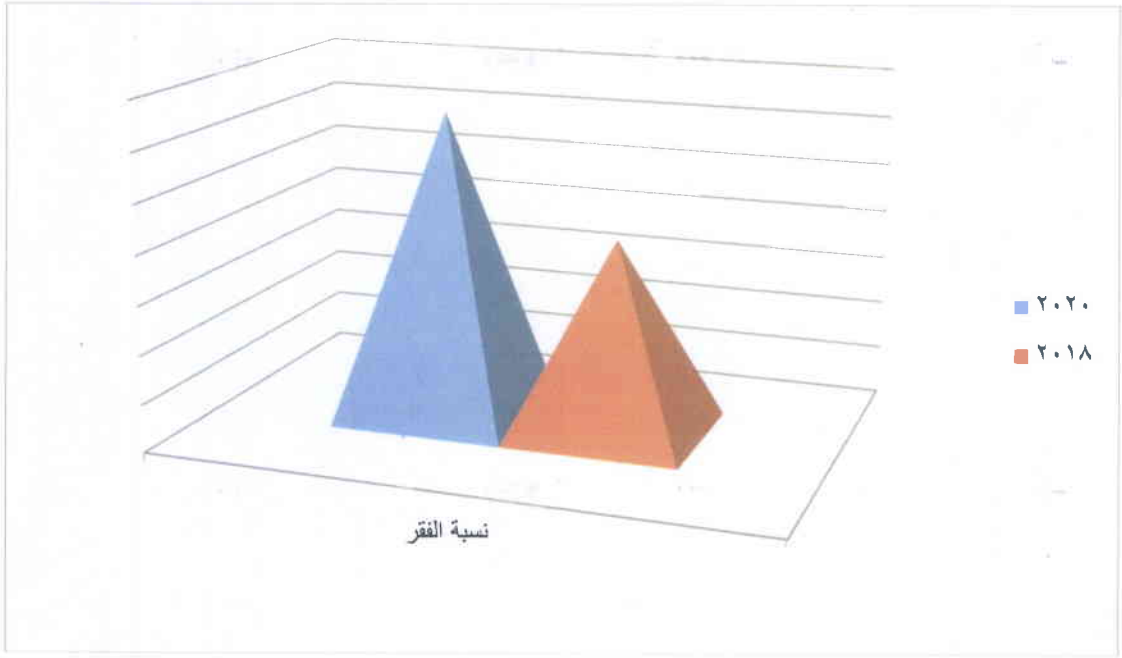

المصدر/ Amp.annabaa.org في 2020/11/8 الساعة 10:50صباحا.

اما فيما يخص معدل الفقر في العراق للسنوات من (2018-2020) نود إن نبين آلاتي:-

1. ازداد الفقر عام2020 بنسبة (11.7%) ليصبح (31.7%) مقارنة بما كان عليه المعدل عام 2018 والبالغ (20%) لتضيف الأزمة الراهنة قرابة (4.5) مليون فرد إلى فقراء العراق والمقدر عددهم قبل الأزمة بقرابة (7) مليون فرد وكما مبين أدناه في المخطط رقم (2).
2. حسب الفئات العمرية ارتفعت نسبة الفقر بين الأطفال دون سن 18 بـ (15.8%) ليصبح معدل الفقر بين الأطفال (37.9%).
3. سجل أعلى معدل الفقر المضافة بسبب الأزمة في المحافظات الشمالية (43%) تليها محافظات الجنوب (36.9%) في حين نسب الفقر في محافظات الوسط وإقليم كردستان (26%) و (11%) على التوالي وكما مبين في المخطط رقم (3) التالي.
4. (42%) من الأسر الفقيرة حديثاً (بعد أزمة كورونا) هي تلك الأسر التي تعرضت لصدمه ولم تتعافى منها أو أنها تعافت جزئياً أو أنها عانت من نزوح في حين إن النسبة الأكبر بين الأسر الفقيرة حديثا (58%) فإنها أما لم تعاني من صدمات أو أنها تعافت منها تماما.
5. غالبية الفقراء الجدد يعيشون في اسر يرأسها شخص أما يكون عاطل عن العمل بنسبة (44.7%) أو انه يعمل في القطاع الخاص بنسبة (32%).[1]

[1] طعمه :حيدر حسين ، اثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق شبكة النبأ المعلوماتية ، مركز الفرات للتمنية والدراسات الإستراتيجية جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد سنة 2020.

شكل رقم (4) معدل الفقر بين المحافظات (من عمل الباحث)

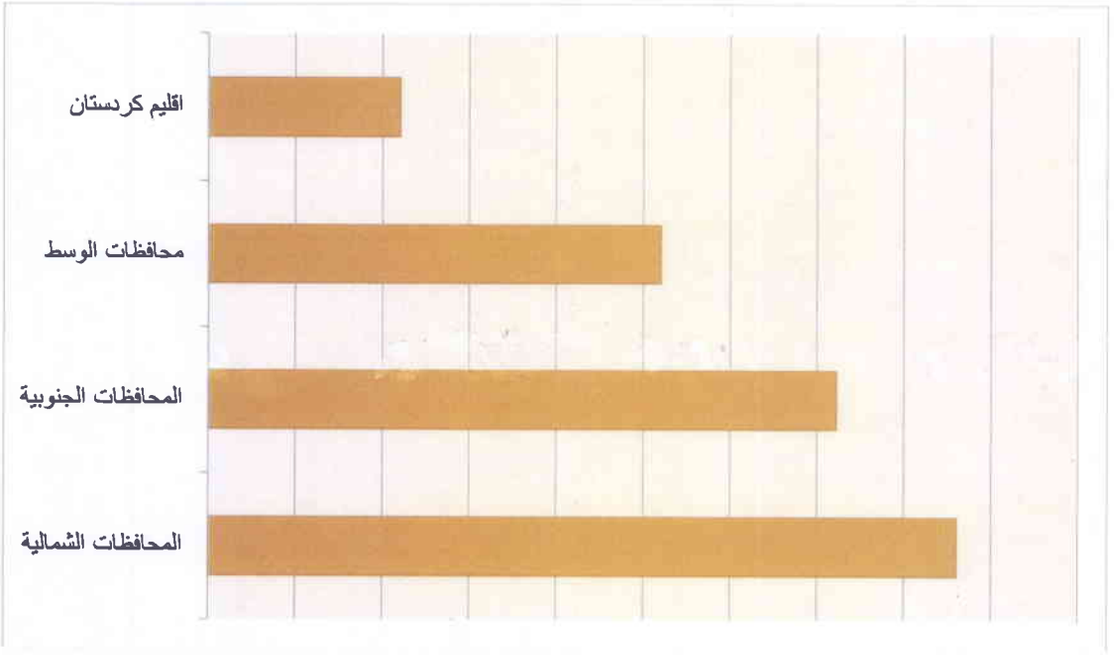

المصد / Amp.annabaa.org في 2020/11/8 الساعة 10:50صباحا.

وبصدد موضوع جائحة كورونا قامت السلطات العراقية بين الحين والآخر بفرض إجراءات حظر التجوال بسبب ارتفاع عدد الإصابات إلى أكثر من 51 ألفا و524 حالة إصابة، في حين تجاوزت أعداد الوفيات حاجز 2050 وفاة.

٣ . التجارب والإستراتيجيات الكفيلة في الحد من الفقر

١.٣ الطرق السبيلة للتخفيف من الفقر

١.١.٣ الحد من البطالة

الحكومات هي المسؤولة عن انتهاج إستراتيجية شاملة للبناء الاقتصادي من أجل تنويع حجم الدخل القومي وزيادته مع الاهتمام بالثروة النفطية بوصفها أهم مورد من موارد الدخل وإعادة بناء المؤسسات الإنتاجية وخاصة الصناعات الإستراتيجية مع تحسين نوعيتها و كذلك تبني برامج تدريبية ودعمها لاكتساب الخبرة والمعرفة للعاطلين لتلبية حاجة سوق العمل والاهتمام بالطبقة العاملة ودورها الكبير في بناء المجتمع وفي وضع السياسات والإستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية .

وبالإمكان الحد من البطالة عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي من أجل تصحيح الاختلال في الميزان المالي، إذ يعمل الإنفاق الحكومي على خلق فرص عمل للعاطلين فضلا عن زيادة حجم الاستهلاك والاستثمار وتوفير النقود اللازمة وكذلك تحويل ملكية المشاريع الرديئة أو الخاسرة من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو المختلط لتحسين القاعدة الإنتاجية وتوفير فرص عمل مناسبة وتشجيع دور القطاع الخاص لدعم الصناعات وخاصة الغذائية والاستهلاكية وتطوير الصناعات المصدرة والتي تعتمد على رأس المال البشري.[١]

ضرورة الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي من خلال منح القروض للمناطق الريفية والحضرية لأصحاب الدخول المحدودة والعاطلين عن العمل.[٢] ،والعمل على خفض سعر الفائدة للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة مع تقديم الدعم اللازم لها والتي تؤدي في النهاية زيادة في حجم المشاريع وتحسين نوعيتها[٣].

٢.١.٣ تحقيق التنمية الاقتصادية

يتوجب على الحكومة زيادة حجم الإنتاج للبلد بما فيه زيادة حجم الإنتاج النفطي وإيراداته وكذلك زيادة حجم الاستثمارات في جميع القطاعات الاقتصادية في البلد للقطاعين الحكومي والخاص سواء أكان محليا أم أجنبا ًمن اجل السعي وبكل الإمكانات المتاحة لخفض معدلات البطالة وإدخال النساء إلى سوق العمل مع الحرص على الحد من العمالة الناقصة في القطاع العام.[٤] إن توسيع مساهمة القطاعين الخاص والعام ودورهما الكبير في توفير فرص العمل للعاطلين وإتباع إستراتيجية تنمية رأس المال البشري وبناء البنى التحتية ستحقق تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي المستدام للبلد.[٥]

وبهذا سيكون توجه الحكومة بعدم استخدام الموارد النفطية لتمويل الإنفاق العام فحسب بل يجب توظيفها لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة.

٣.١.٣ رفع المستوى التعليمي

---

[١] م.ن ص ١٦.

[٢] حسين: عيادة سعيد، البطالة في الاقتصاد العراقي وأسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٢، ص ٩٦.

[٣] هاشم: م.ن، ص١٧.

[٤] الزبيدي: حسن لطيف كاظم، الفقر في العراق، مقاربة من منظور التنمية البشرية، مجلة بحوث اقتصادية، جامعة البصرة، عدد ٣٨ ، ٢٠٠٧، ص١٨.

[٥] هاشم: م.ن، ص١٩.

يعمل التعليم على تعزيز قدرة رأس المال البشري وتعزيز مصادر النمو الاقتصادي ، كما تلعب سياسات التعليم دورا مهما في التنمية الاقتصادية لان التعليم هو من القطاعات الاستثمارية التي تتعامل مباشرة مع الموارد البشرية فكلما تطورت مستويات ونوعية التعليم وكذلك السياسات التربوية والتعليمية كلما انعكس ذلك ايجابياً على معدلات التطور في خطط التنمية الاقتصادية. كما يستخدم التعليم كمؤشر حقيقي لدرجة تطور الإنتاج الاقتصادي والمعرفي للبلد كغيره من المؤشرات الأخرى مثل مؤشر البطالة ومؤشر الإنفاق على التعليم ومؤشر الأداء التعليمي،[1] والعمل على وضع خطة من قبل وزارة التربية للحد من التسرب في التعليم وإشاعة روح الحوار الديمقراطي لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتربية والتعليم وكذلك وضع إستراتيجية لتعليم الكبار.[2]

٢.٣ التجارب السابقة التي عملت على الحد من ظاهرة الفقر

من أهم التجارب التي حصلت وكان لها الأثر على المجتمعات لاسيما بلدنا العراق

١.٢.٣ التجربة الماليزية

تعد التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيرة في ستينيات القرن الماضي حيث بلغ عدد سكانها ٨ مليون نسمة وبمساحة تقدر بـ ٣٣٠ كلم٢، إذ يمكن إن تستفيد منها الدول النامية عامة والدول العربية كي تنهض من التخلف والجمود والتبعية، تعد ماليزيا دولة إسلامية ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية إذ أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي فضلا عن كونها الأولى في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق آسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة فضلا عن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وحققت تقدما في ميادين معالجة الفقر والبطالة والفساد وتخفيض نسب المديونية إلى مديات كبيرة[3].

لقد استفادت ماليزيا من الانفتاح الاقتصادي الكبير على الخارج عبر اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني،ونرى مظاهر التقدم واضحة من خلال تحولها من بلد يعتمد بشكل أساس على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية.[4]

تم تسليط الضوء على ثلاثة محاور رئيسة للتعرف على التجربة الماليزية وكالآتي:-

---

[1] صالح: شيماء أسامه محمد، الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، ٢٠١٤، ص٦.

[2] الزبيدي :م.ن، ص ٢٢.

[3] علي: احمد، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل، المجلد ٢٣، العدد ٣ ،٢٠١٥، ص٣٦٥.

[4] جلال: محمد منذر، ماليزيا ما بين مقومات النهوض ومتغيرات الحداثة، مجلة الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد ٤٣، العدد ٣،٢٠١٩، ص١٨١.

العوامل الاقتصادية
الدروس المستفادة من التجربة
أ. تنمية القطاع الصناعي

تمت التجربة الصناعية في ظل أنظمة حكم مستقرة، أعطت للقطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية وكان للاستثمار الياباني دور كبير في تمويل التنمية فقد دوَّر قاطرة النمو في ماليزيا إذ شكل التعاون فيما بينهما أساسا للنهضة التنموية[١].

وقدمت الحكومة دعم للصناعات الإستراتيجية خاصة في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية، وان تحفيز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الإستراتيجية أمر مهم جدا ليتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي واستقطاب اليد العاملة المحلية وبالتالي الحد من مستويات البطالة وخلق فرص عمل جديدة.[٢]

ب. تنمية القطاع التعليمي

بعد أن بدأت ماليزيا بدفع عجلة التنمية للبلد اهتمت بالتعليم بعد أن تغير الاقتصاد من زراعي إلى صناعي فهو يحتاج إلى مناهج علمية جديدة ليواكب تغير الأوضاع وتتبنى الحكومة خطة طموحة تتمثل برؤية (التي تهدف للوصول بماليزيا إلى بلد متقدم من جميع النواحي الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية).[٣]

الهدف من التعليم هو استهداف السياسة التعليمية تربية الأجيال الجديدة من الأطفال والشباب من مختلف الجنسيات تربية جيدة إذ يكون سكان البلاد امة واحدة وشعبا واحد، والتوسع الكمي في مختلف المراحل التعليمية وتحسين نوعية التعليم وكذلك الاهتمام بالتعليم الجامعي وإنشاء مؤسساته والتوسع فيها ورفع مستواها، وكذلك التوسع في التعليم الفني ومعاهد إعداد المعلمين بجميع أنواعها حتى تتوفر الأيدي العاملة المدربة في مختلف التخصصات.[٤]

تبنت الحكومة الماليزية سياسات التعليم المجاني والاهتمام بتعليم المرأة والانفتاح على النظم التعليمية المتطورة بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي المتوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية وتوظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد.[٥]

جـ. تنمية القطاع الصحي

يمثل الاستثمار الماليزي في قطاع الصحة جزءاً رئيسيا في إستراتيجية التنمية الشاملة، بعد أن أدركت أن الوضع الصحي الأفضل هو وسيله وهدف للتنمية الاقتصادية والهدف الحالي لقطاع

---

[١] عبد الرزاق: علي، التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية، بحوث اقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٨، ص٥٥.

[٢] عبد الرزاق، م.ن، ص٥٦.

[٣] محمد: زيدان، دروس مستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر، دراسة مقدمة إلى جامعة الشلف، الجزائر، ص ٢٥٧.

[٤] م.ن، ص ٢٦٤.

[٥] جلال، م.ن، ص١٩٠.

الصحة هو تحسين خدمة الرعاية الصحية ، كما بدأت بتشجيع الأطباء الأجانب على العمل داخل ماليزيا و تزامن ذلك مع تشجيع الحكومة لصناعة السياحة الطبية .[١]

كما أطلقت ماليزيا برامج لتنمية هذا القطاع كبرنامج صحة الأسرة للارتقاء بصحة الأسرة ومن ثم المجتمع من خلال أداره مناسبة للمستشفيات والرعاية الصحية المناسبة، برامج الخدمات الصحية الوقائية بهدف تقليل الأمراض المعدية وغير المعدية، لتقليل الأنفاق على الخدمات الصحية وبرنامج التحصين، لضمان توفر أفضل التطعيم اللازم لوقاية الأطفال من العديد من الأمراض الخطيرة، و برنامج التغذية هدفه توعية الأفراد بعادات التناول الصحي للأكل خاصة في المدارس و بين المراهقين وزيادة الرقابة على الأسواق و الحرص على وجود أصناف الطعام المغذية، وكذلك برنامج الصحة والأمان المهني، وهو تأسيس بيئة عمل آمنه صحية، من خلال العمل على تقليل حوادث العمل و تقليل الأمراض المهنية، وبرنامج العاملين في المجال الصحي، الذي يوفر فرص لتدريب العاملين والتوسع في بناء وتطوير المعاهد و الكليات الطبية وضع برنامج خاص للإشراف على المستشفيات الخاصة بعد تشجيع الحكومة لها.[٢]

د. الاستثمار الأجنبي المباشر

سعت الحكومة الماليزية على توفير بيئة عمل مناسبة لجذب الاستثمارات إلى البلد من خلال البنى التحتية وقوانين العمل للشركات داخل ماليزيا ومن خلال حوافز الاستثمار، إذ أدى الاستثمار الأجنبي إلى دفع الأداء الاقتصادي و خاصة الصناعي، وتختلف أهداف الاستثمار بحسب الجهة التي تقوم بالاستثمار إذ يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق نفع عام إذا قامت به الحكومة، أو يكون هدفه هو تحقيق ربح إذا قام به القطاع الخاص.[٣]

❖ الدروس المستفادة من التجربة

تعد التجربة الماليزية وهي دولة إسلامية من التجارب الناجحة في التنمية بكل المقاييس، فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع تحقيق العدالة مع الاعتماد على العنصر البشري بوصفه محور النشاط التنموي.

١. استفادت ماليزيا من تجربة اليابان في كيفية إعداد الخطط في عملية التصنيع فقد كانت اليابان القدوة الصناعية في ماليزيا من خلال الاستفادة منها في مجال التدريب الصناعي وبرنامج التبادل الثقافي والذي أتاح الفرصة للماليزيين لدراسة التجربة اليابانية من جوانبها المختلفة .
٢. تنمية التجارة الخارجية الماليزية والتي كانت مهمتها ترويج التجارة الخارجية وتشجيعها للقيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين وتشجيع المنتجات مع التركيز على المنتجات الصناعية.
٣. ماليزيا بلد نشيط دائم الحركة، إذ قامت الحكومة بتوفير بيئة العمل المناسبة لجذب الاستثمارات من خلال حوافز الاستثمار.
٤. استطاعت ماليزيا أن تنهض برأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات فعالة مبعثها هو إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها.

---

[١] جلال، م.ن، ص١٩٣.
[٢] محمد ، م.ن، ٢٦٠.
[٣] عبد الحسين: عدنان فرحان، دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ماليزيا نموذجا، العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد ٨، العدد ٣٢، ص٧١ سنة ٢٠١٩.

٥. تولت الحكومة مسؤولية تمويل التعليم لتقديم خدمات التعليم الأساسية مجاناً وكذلك اهتمت بقطاع الصحة وجعلته يمثل جزءاً رئيسياً من إستراتيجية التنمية الشاملة بعد إن أدركت إن الوضع الصحي الأفضل هو وسيلة وهدف للتنمية الاقتصادية.

٢.٢.٣ التجربة السنغافورية

نجحت سنغافورة بعد انفصالها عن ماليزيا في العام ١٩٦٥ في تحويل بلدها من دولة ضعيفة إلى دولة قوية بفضل السياسات المتوازنة التي طبقتها البلاد طوال السنوات الماضية والتي جعلت منها ابرز الاقتصاديات العالمية، فقد بلغ عدد سكانها (٦) ملايين نسمة وبمساحة تقدر بـ٧١٠ كلم٢، وأدركت الحكومة السنغافورية منذ وقت مبكر أن التنمية في الجانب الاجتماعي ستكون مكملة للتنمية في الجانب الاقتصادي لكونه العنصر الأساس الذي تعتمد عليه عملية التنمية والمرتكز الرئيسي الذي يدعم تفوق الدول على المستويين الإقليمي والعالمي، إذ تحولت من دولة نامية إلى اقتصاد صناعي حديث خلال العقد الماضي وأصبحت تنافس اقتصاديات كبيرة هذا النجاح كانت له مسببات كثيرة تجعل منها دولة يحتذى بها فهي استغلت نقاط الضعف وحولتها إلى نقاط قوة واستفادت من جميع مقوماتها وتطوير نفسها واستغلال جميع الفرص المتاحة في كيفية بناء الدولة ودعم الاستقرار والنمو لتصبح دولة قوية التأثير في المجتمع الدولي.

سنغافورة كدولة تندرج ضمن الدول الفقيرة في الموارد الطبيعة (بترول، معادن) فهي أرض لا يتوافر فيها أي نوع من المصادر الطبيعية التي يمكن الاعتماد عليها لتطويرها, لكن ذلك لم يعق خطواتها الطموحة نحو التنمية بقيادة رئيس وزرائها (لي كوان يو) فاستطاعت أن تضع نفسها على الخريطة كمركز مالي ولوجيستي عالمي، والتركيز على الصناعات التكنولوجية، مما أدى إلى زيادة إنتاجية ودخل الفرد والحد من البطالة بشكل كبير لتصنف ضمن النمور الآسيوية الأربعة بجانب كوريا الجنوبية، وتايوان وهونج كونج، حيث ٩٠% من نمو الاقتصاد العالمي يحدث في قارة آسيا[١].

[١] هلال: رضا، جمهورية سنغافورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠٠٨، ص ٢٢٥.

تم تسليط الضوء على ثلاث محاور رئيسة للتعرف على التجربة السنغافورية وكالآتـي:-

اولاً: العوامل الاقتصادية
ثانياً: مكافحة الفساد
ثالثاً: الدروس المستفادة من هذه التجربة التنموية

أولا: العوامل الاقتصادية

وجدت نفسها بعد الخروج من اتحاد ماليزيا تواجه جيرانها كإندونيسيا وماليزيا وهونج كونج والصين وتدخل معهم في مضمار المنافسة الصناعية والتجارية، بل والعسكرية من أجل الحفاظ على أمن أراضيها وردع أي محاولات لانتزاع حرية قراراتها من قبل الدول المحيطة بها. وكانت أكثر مهام للحكومة إلحاحًا هو توفير فرص عمل مستقرة لأبناء شعبه بعد الاستقلال، نظرًا لنسب البطالة المرتفعة حينها وأنها تؤمن بضرورة تحقيق مجتمع العدالة الاجتماعية ، وسعت الحكومة إلى الاهتمام بالعديد من المجالات وهي على النحو التالي:-

أ. التنمية في القطاع الصناعة

شهد قطاع الصناعة إنشاء المصانع والتركيز على الصناعة التحويلية في البداية وتأمين احتياجاتها من الطاقة بواسطة أربعة مفاعلات كهرو حرارية وضاعفت سنغافورة من جهودها وقامت بتحسين بيئة العمل وأممت شركات القطاع الخاص التي عانت من نقص في رأس المال أو الخبرة مثل بنك سنغافورة أو خطوط الطيران، ثم عملت على فتح أسواق جديدة وإعادة هيكلة منظومة الاقتصاد بأكملها، لاسيما بعد ظهور أسواق تجارية منافسة ومجاورة.[1]

ولتعزيز القطاع الصناعي تم تأسيس مجلس التنمية الاقتصادي والذي ساهم مباشرة في بناء اقتصاد حديث ومتطور عن طريق إقامة صناعات وطنية مملوكة للدولة تم إشغالها بأفضل المهارات والقدرات المتوافرة محليًا بعد تدريب العمالة، ويخلو هذا المجلس من أي توجيه أو سيطرة حكومية، فهو مكون من رجال الأعمال والخبراء ذوي الرؤية، واتخاذ قرارات تنموية مبنية إلى أسس ورؤى اقتصادية بعيدة المدى.[2]

ب. تنمية الاستثمارات الأجنبية

أكدت التجربة أن أفضل وسيلة لتعزيز الاقتصاد بجانب القطاع الصناعي هي جذب استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات وهو اجتذاب الاستثمارات الأجنبية فكانت أولى الخطوات في هذا الطريق هي تدعيم بنية تحتية تنتمي للعالم المتقدم، [3] إذ تمكنت سنغافورة من إقناع الأمريكيين واليابانيين والأوروبيين من تأسيس قاعدة للأعمال بالبلاد، فتحولت سنغافورة إلى واحد من أكبر مصدري الإلكترونيات في العالم، خاصة مع إصرارها على دخول القرن الجديد بصناعات تكنولوجية متطورة ذات تقنية عالية تسمح لها بالوصول إلى أسواق جديدة تغنيها عن الاعتماد على الصناعات التقليدية التي تعاني منافسة شديدة من قبل الدول ذات الأجور المنخفضة نسبيًا كالصين وباقي دول جنوب شرق آسيا.[4]

---

[1] العامري: ابتسام محمد، التجربة التنموية في سنغافورة، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة بغداد، العدد ٤٥، ص٢٩٨ سنة ٢٠١٨ .

[2] عبد العال: عبد الرحمن، دور الدولة في التنمية الاقتصادية في سنغافورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠٠٩،ص٣٣٠.

[3] العامري، م.ن، ص٣٠١.

[4] هلال، م.ن، ص ٢٣٣.

جـ . تنمية القطاع المالي والخدمي

دعم القطاع الخدمي هو إنشاء قطاع مالي قوي يستوعب كافة التطورات الداخلية وحجم التعاملات البنكية والمصرفية وتوجهات الحكومة لجذب الاستثمارات الأجنبية الجديدة، وتحولت سنغافورة إلى مركز مالي دولي من خلال طمأنة المصرفيين الأجانب باستقرار الظروف الاجتماعية والدرجة العالية من البنية التحتية كما تتوافر خدمة الإنترنت السريعة وأربع محطات أرضية للاتصال عبر الأقمار الصناعية.[١]

وتبع هذه الخطوات إنشاء الوحدات المصرفية الخارجية لتشجيع استقطاب الاستثمارات إلى سنغافورة، مما رفع من نسبة مساهمة القطاع المالي فضلا عن بورصة مزدهرة لتبادل العملات الآسيوية وبفوائد تشجيعية، وتتوزع أنشطة المؤسسات المالية على مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية كالتجارة المالية والعملات وأنشطة رأس المال والقروض والأمن التجاري وخدمات التأمينات المتخصصة وغيرها، مما أسهم في دينامكية الصناعة المالية في سنغافورة[٢].

د. التطوير التعليمي

تابعت سنغافورة رؤيتها لنظام تعليمي عالي الجودة على مدى فترة طويلة من الزمن فقد كان التعليم هو أساس استمرار اللبنة الأساسية للتنمية الاقتصادية والوطنية، وقد رافق ذلك الاستعداد في كل مرحلة لاستثمار موارد مالية كبيرة في التعليم، تطورت سنغافورة من اقتصاد قائم على أنشطة الموانئ والمخازن، من خلال اقتصاد تصنيع منخفض الأجور وكثيفة العمالة.[٣]

ومن ثم إلى المزيد من الصناعة كثيفة رأس المال والمهارة و تركيزها الحالي على التجمعات الصناعية المعرفية، وتعمل وزارة القوى العاملة في سنغافورة مع مختلف الوكالات الاقتصادية (مثل مجلس التنمية الاقتصادية) المسؤولة عن الترويج لمجموعات صناعية محددة لتحديد احتياجات القوى العاملة ومطالب المشروع لمهارات المستقبل، إذ تعتقد سنغافورة أن نهج تخطيط القوى العاملة لديها يساعد الطلاب على التحرك بشكل أسرع في القطاعات النامية.

وقد شكل التعليم المفتاح الحقيقي للانتقال للعالم الأول والمنافسة الاقتصادية العالمية من خلال الاستثمار الحقيقي في العنصر أو الموارد البشرية، بحيث مكن سنغافورة من استقطاب كبرى الشركات العالمية للعمل فيها نظرًا لحسن تعليم السنغافوريين وانضباطهم وتدريبهم [٤].

هـ. التطوير الصحي

استطاعت سنغافورة ترسيخ نظام صحي شبه متكامل حيث تتمتع العناية الصحية بمستويات متقدمة فضلا عن ذلك طبقت الحكومة خلال خطتها التنموية سياسات رقابية دقيقة على الحد من الزيادة السكانية لتكون الزيادة في عدد السكان الحالي بنسبة لا تتجاوز ٢٪ كأقصى حد للنسل، نظرًا للمخاوف من صغر مساحة الدولة وزيادة أعداد العمالة الأجنبية.[٥]

---

[١] العامري، م.ن، ص٣٠٧ .
[٢] عبد العال، م.ن، ص٣٣٦.
[٣] هلال، م.ن، ص ٢٥٩- ٢٥٨.
[٤] عبد العال، م.ن، ص٣٣٨.
[٥] عبد الفضيل: محمود، العرب والتجربة الأسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٣٦-٣٧.

ثانياً: مكافحة الفساد

تم إنشاء جهاز خاص بالتحقيق في قضايا الفساد ومكافحتها ومُنح هذا الجهاز كافة الصلاحيات في التحقيق والاعتقال واستدعاء الشهود، زيادة على صلاحية الاطلاع على الحسابات البنكية والذمم المالية الخاصة بالمتهمين بشبه الفساد وكل أفراد عائلتهم أيضا. ويعد القضاء النزيه الذي تم تشكيله الركيزة الأساسية والقوة الداعمة التي اعتمد عليها في القضاء على الفساد، مما ساعده على تطبيق هذه القوانين والسياسات بنزاهة ومصداقية وحزم، وهذا ما جعل نزاهة القضاء وشفافيته مثالا يحتذى به عالميا وباعتراف المفوضية الدولية للقضاء[1].

ثالثاً: الدروس المستفادة من هذه التجربة التنموية

١. الاهتمام بالتسليح لا يتعارض مع التنمية كون الإنفاق العسكري الكبير نسبيًا لم يعق سنغافورة عن تحقيق تنمية مستدامة بالاستثمار في قطاع التعليم وتنمية الصناعات التكنولوجية، ومن المهم أن يكون هناك توازن بين الإنفاق العسكري والاستثمار في التنمية المستدامة.

٢. مبدأ التجربة والخطأ في تطبيق السياسات الاقتصادية حيث قامت الحكومة تجريب العديد من الحلول لأزمات سنغافورة من نقص الموارد والمياه وصغر المساحة والبطالة من خلال تنفيذ السياسات الاقتصادية وإعادة تقييم آثارها والرجوع عنها أو تعديلها إذا لم تتوافق هذه الآثار مع النتائج المرجوة سلفًا من هذه السياسات.

٣. الاضطرابات السياسية الإقليمية لا تتعارض مع التنمية كون سنغافورة ليست منعزلة عن مشاكل إقليمها، إذ ولدت من رحم مشكلة إقليمية أخرجتها من التحالف مع ماليزيا على خلفية تهديدات من إندونيسيا وتعصب عرقي بين مواطنيها، لكن سنغافورة استطاعت أن توازن بين إدارة أجندتها الإقليمية والنهوض باقتصادها المحلي.

٤. الاستفادة من الموقع الجغرافي استفادت سنغافورة من موقعها الجغرافي وموانئها المحلية في الربط بين التجارة الدولية من آسيا واستراليا إلى أوروبا، ومن تقديم خدمات متكاملة لنقل الحاويات عبر مرافئها وتحقيق أقصى العائدات،وكذلك استفادت من مطارها الدولي الذي يؤمن خدمات الملاحة الجوية من صيانة الطائرات ومواصلة الرحلات للعديد من شركات الطيران العالمية.

٥. نجحت سنغافورة في احتواء زمام العديد من الأزمات الداخلية ذات الطابع العرقي، إلا أنه بمبدأ مساواة الفرص والاهتمام بالتعليم استطاعت زرع هوية وطنية بداخل هذا التجانس الاجتماعي يعطى لأبنائها بعيدة تماما عن أصولهم العرقية والاثنية وحققت العدالة والوفاق المجتمعي.

٦. تنمية تجارة سنغافورة في الأسواق العالمية والسعي على استكشاف أسواق جديدة لصادرات البلاد وتوسيع مصادر التوريد والعمل على جعل سنغافورة بيئة جاذبة للتجارة العالمي .

[1] عبد الفضيل، م.ن، ص٤٠.

٣.٣ مقترحات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في العراق

إن وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية من قبل الحكومة العراقية وتنفيذها تتطلب بالدرجة الأساس تقليل البطالة وإيجاد فرص العمل وصولاً إلى تحقيق هدف مكافحة الفقر، وتستمد الإستراتيجية المقترحة بوادر نجاحاتها من مدى فهمها وارتباطها وتوجهها القائم على طبيعة التداخلات والظروف والتقاليد السائدة في المجتمع والدولة على حد سواء في العراق .

❖ **من خلال ما تم عرضه عن تجربتي ماليزيا وسنغافورة ونذكر بعض الخطوط الرئيسية التي يمكن تطبيقها في العراق هـــي:-**

١. التعامل مع صياغة الإستراتيجية كخطوة أولى وفاعلة لمعالجة الفقر ومواجهته من خلال تقليل شعور الفقراء بالدرجة الأساس، وبقية الإطراف المشاركة وأن بإمكانهم المشاركة والتأثير في وضع الحلول والمعالجات مما يولد لديهم حافزاً مطلوباً ومهماً يدفعهم للتفكير بقدراتهم المتاحة والسعي إلى توظيفها وتفعيلها لتحقيق ذاتها أولاً وتنمية مجتمعهم بالمحصلة النهائية.
٢. يتوجب الأخذ بنظر الاعتبار عند وضع الإستراتيجية بمراحلها المختلفة أو عند تنفيذها لتحقق هدفها مدى الصلاحيات القانونية والفعلية التي تمتلكها الحكومة وكذلك قدراتها وإمكانياتها المتاحة لمعرفة مدى تأثير المعوقات بالنتيجة من الوصول إلى تلك الأهداف.
٣. التوضيح من خلال الإستراتيجية أن الهدف لا يتمثل فقط في خلق فرص عمل للفقراء وإنما أيضاً تكوين بيئة عمل صالحة لهم من خلال توفير برامج الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتعليم والتدريب المهني والتي ستؤدي بالمحصلة إلى إنتاجية ومردود أعلى سواء لقطاع المشاريع العامة أو قطاع المشاريع الخاصة.
٤. ضرورة العمل من خلال الإستراتيجية على تفعيل دور القطاعين العام والخاص في آن واحد لتحقيق أهداف الإستراتيجية في القضاء على البطالة ومكافحة الفقر من خلال عملية ربط ما بين توليد فرص العمل وتقليص الفقر لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من النفقات عن كاهل موازنة الدولة العامة.
٥. توفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة والمحفزة لإقامة وتطور بيئة المشاريع وقطاع الإعمال وقيام الاستثمارات الجديدة وما يرافق ذلك بالتالي من تأثير سلبي يتمثل في تناقص فرص العمل وتزايد معدلات البطالة والفقر بالنتيجة.
٦. الإستراتيجية عبارة عن أطار عمل فاعل وعملي باتجاه بلورة أفكار وتطبيقات عملية تهدف إلى رفع مستوى الإنتاجية، وذلك باعتبار أن انخفاض مستوى الإنتاجية يعد أحد المقيدات الرئيسية والمساهمة في تدني مستويات الأجور والدخل وفي توسع المشاريع بكافة أشكالها.
٧. تكوين قاعدة معلومات واسعة وشاملة من خلال تفعيل مشاركة كافة المؤسسات الرسمية وتعزيزها من قبل مراكز البحوث والجامعات ومنظمات المجتمع المدني وأية مؤسسات أخرى، لكي تساهم بالتالي في تسهيل وضع الإستراتيجية وتنفيذها وتحديد أولوياتها القائم على أساس تحقيق أفضل النتائج ضمن الموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة.

ونـــرى إن حب العمل والشعور بالمسؤولية وتعزيز روح المبادرة والمشاركة تمثل ركائز أساسية في تكوين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي ، علاوة على تحقيق نتائج ايجابية أخرى تمثل بالتالي أساس انطلاق وترسخ التنمية البشرية والتنمية المستدامة سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع وبالتالي إتاحة الإمكانية ليس فقط الخروج من التأثيرات السلبية لمعضلة الفقر وإنما العمل مسبقاً على تجنب الوقوع فيها.

أهم وسائل تنفيذ الإستراتيجية هـي :-

١. تأسيس صندوق ضمان اجتماعي للحد من الفقر

يعد الصندوق مؤسسة تنموية متكاملة تهدف إلى التمكين الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة والحد من البطالة وتوفير الموارد البشرية المؤهلة من اجل ضمان مشاركتهم واندماجهم في عملية التنمية من خلال السعي لإيجاد جهات إضافية مانحة إقليمية ودولية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر الخاصة للفقراء.

٢. رفع كفاءة الأداء الوظيفي لشبكة الحماية الاجتماعية

تعد كفاءة هذه المؤسسة بمثابة استدامة الحلول لشريحة الفقراء في حال اعتماد الشفافية في عمل الحماية الاجتماعية واتساع نطاق الشمول والتغطية في جميع المحافظات العراقية بما يرفع من فعالية الدور والأثر لبرامج الرعاية الاجتماعية.

٣.القروض الصغيرة

تعد القروض الميسرة من البرامج التي تهدف إلى تعزيز القدرة المالية للفقراء لإقامة مشاريع صغيرة قادرة على تمويل نفسها وتوفر دخل مستدام، حيث تدعم الفقراء العاطلين الحصول على فرصة عمل تتناسب مع رغباتهم ومؤهلاتهم شريطة أن تهيئ الحكومة بيئة معززة للنمو والتشغيل وتوسيع الأسواق المحلية لتكون بالنتيجة القروض الصغيرة آلية من آليات التخفيف من الفقر.

ومن الجدير بالذكر انه قد تبت المصارف العراقية عملية تمويل هذه المشاريع من خلال منح القروض، والاعتماد على بعض الطرق الحديثة من خلال قيام المصارف بتأسيس شركة الكفالات المصرفية والشركة العراقية للتمويل المشاريع الصغيرة، وقامت المصارف بمساعدة المشاريع الصغيرة لضعف القدرة المالية، ومساعدة العاطلين عن العمل من أجل النهوض بمشاريعهم الخاصة وتحقيق أعلى ربح لهم[١].

[١] ديانا: هشام جاسم، دور المصارف العراقية في تمويل المشاريع الصغيرة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢، ص٧٤.

الاستنتاجات

نستنتج مما سبق عن ظاهرة الفقر وآثارها السلبية على المجتمعات كافة

١. أسباب الفقر ليست من مصدر واحد على مستوى العالم والبلد الواحد.
٢. ضعف التخصيصات الحكومية لمعالجة الفقر والذي ذكر في الاستراتيجيات الإنمائية لبرامج الحد من الفقر بنسبة (٠,١%) في عام ٢٠١٩ في حين بلغ التخصيص السنوي لمشاريع التخفيف من الفقر لعام ٢٠٢١ (٥٠) مليار دينار موزعة على المحافظات بحسب الأهمية النسبية لعدد الفقراء في المحافظة.
٣. مؤشرات الفقر هي الأخرى متباينة وهذا ما نستنتجه بناء على ما تقدم في الدراسة.
٤. ترك الفقر في العراق آثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة كانتشار الأمراض والأوبئة بسبب النقص الحاصل في الغذاء والافتقار للعناية الصحية وتزايد معدلات العاطلين عن العمل وتفشي ظاهرة البطالة فضلا عن انتشار الأمية وتدني نسبة التسجيل في مختلف مراحل التعليم.
٥. أسهم الكثير من العوامل على انتشار وتوسع الفقر في العراق كإخفاق اغلب خطط التنمية في تحقيق أهدافها المستدامة وسوء إدارة الموارد والإفراط فيها، فضلا عن العقوبات الدولية خلال مدة الحصار الاقتصادي بالإضافة إلى الحروب التي استنزفت ثمناً بشرياً واقتصادياً كبيراً.
٦. عند تحليل استراتيجيات مكافحة الفقر وأهدافه الإنمائية للألفية الجديدة و مكوناتها ومضامينها لا تعد مجرد أطار عملي لمكافحة أو لتقليل الفقر وإنما أيضا توجه عملي وفاعل لتجنب أو لتقليل فرص تعرض المجتمع أو الإفراد مستقبلاً لحالة الفقر بمادياتها ومفاهيمها الحديثة .
٧. العراق كمجتمع ومؤسسات اجتماعية بحاجة إلى تشخيص وتفهم لمعضلة الفقر فيه وفق المنظور الحديث والرؤية الجديدة لأسبابها وتداعياتها ، أي بمعنى وفق منظور الإمكانيات المتاحة.
٨. توضيح الأهداف والمقاصد من وضع وتنفيذ الإستراتيجية المذكورة سيؤدي بالتالي إلى أتساع مدى استجابة واقتناع السلطات التشريعية والتنفيذية والمجتمع ككل بجدوى منح الصلاحيات والإمكانيات لنقابات العمال.
٩. توضيح الهدف من إستراتيجية الفقر خلق فرص عمل للفقراء و تكوين بيئة عمل صالحة لهم من خلال توفير برامج الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتعليم والتدريب المهني والتي ستؤدي بالمحصلة إلى إنتاجية ومردود أعلى سواء لقطاع المشاريع العامة أو قطاع المشاريع الخاصة .
١٠. التفكير والعمل من خلال الإستراتيجية على تفعيل دور القطاعين العام والخاص في آن واحد لتحقيق أهداف الإستراتيجية في القضاء على البطالة ومكافحة الفقر وتحقيق عملية ربط ما بين توليد فرص العمل وتقليص الفقر.
١١. الاستراتيجة عبارة عن إطار عمل فاعل باتجاه بلورة أفكار وتطبيقات عملية تهدف إلى رفع مستوى الإنتاجية لذا يجب التركيز عليها وذلك باعتبار إن انخفاض مستوى الإنتاجية أحدى المقيدات الرئيسية والمساهمة في تدني مستويات الأجور والدخل وفي توسع المشاريع بكافة أشكالها.
١٢. انتشار الفساد المالي والإداري.

التوصيات

١. تفعيل القطاع الخاص.
٢. تشجيع الشباب للتوجه نحو قروض المصارف للبدء بمشاريع صغيرة ومتوسطة.
٣. توزيع الأراضي على المهندسين الزراعيين وكل شخص له القدرة على الزراعة.
٤. عدالة بين الموظف وغير الموظف حيث لا يجوز أن تكون موازنة الدولة ٥٠% منها للموظفين وغير الموظفين يعانون الفقر.
٥. العمل على نظام الأوفست لأنه يخلق فرص عمل.
٦. إيجاد وسائل تعلم حديثة لرفع مستوى التعليم في العراق ووضع قاعدة بيانات للمحافظات ذات المستوى المرتفع في الفقر والقضاء على البطالة والفوارق الاجتماعية لتحقيق العدالة في دخل الفرد إيجاد فرصة عمل للعاطلين عن العمل من خلال تطوير المشاريع الصناعية والتنموية.
٧. التوسيع في برامج الرعاية والضمان الاجتماعي في تحسين أوضاع الفقراء على إن يكون ذلك كمرحلة تجاوز الفقر وليس استدامته.
٨. التوسيع في الخطط التنموية لاسيما في القطاع الزراعي وإنتاج الغذاء.
٩. إيلاء البني الارتكازية (التحتية) الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية.
١٠. توجيه إيرادات النفط نحو الاستثمارات والتوسع في خلق الوظائف.
١١. محاربة الفساد الإداري والمالي ووضع قوانين رادعة للحد من ذلك.
١٢. المحافظة على معدلات التضخم ضمن الحدود المعقولة.
١٣. دعم مفردات البطاقة التموينية وتحسينها.

الـمصادر

اولاً: القران الكريم

ثانياً: الكتب والمراجع

١. إبراهيم: سليمان، قياس مستوى الفقر ودور تقانة المعلومات والاتصالات في الحد من آثاره، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد العاشر، العدد الثاني ٢٠١٧ .

٢. ارسلان: منوجرسان، الفقر البشري في ظل العولمة الاقتصادية وسبل مواجهته مع تقدير دليل الفقر البشري (HPI)، في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٨ ، ٢٠٠٤.

٣. جلال: محمد منذر، ماليزيا ما بين مقومات النهوض ومتغيرات الحداثة، مجلة الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد ٤٣، العدد ٢٠١٩/٣.

٤. حسين:عيادة سعيد، البطالة في الاقتصاد العراقي وأسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٢ .

٥. الخفاجي: راجي محيل هليل، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٧- ٢٠٠٧) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية للحصول على درجة " ماجستير في العلوم الاقتصـــــادية، ٢٠٠٩.

٦. ديانا: هشام جاسم، دور المصارف العراقية في تمويل المشاريع الصغيرة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢.

٧. الزبيدي: حسن لطيف كاظم، الفقر في العراق، مقاربة من منظور التنمية البشرية، مجلة بحوث اقتصادية، جامعة البصرة، العدد ٣٨ ، ٢٠٠٧ .

٨. الزوبعي: عمر إسماعيل، الجوانب الاقتصادية والمالية في عصر صدر الإسلام، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية كلية الاداب، ٢٠١١ .

٩. الصادق: علي توفيق والكروي: عدنان وليد، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السادس، صندوق النقد العربي، دمشق،٢٠١٨.

١٠. صالح: شيماء أسامه محمد، الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر،٢٠١٤ .

١١. صبري : امنة حسين، الاطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة، مجلة المخطط والتنمية، العدد٣٢، بغداد، ٢٠١٥.

١٢. الطاهر: مي عصام، قياس وتحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩٩٩.

١٣. طعمه: حيدر حسين، اثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق شبكة النبأ المعلوماتية، مركز الفرات للتمنية والدراسات الإستراتيجية جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠.

١٤. العامري: ابتسام محمد ،التجربة التنموية في سنغافورة، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة بغداد، العدد ٤٥، ٢٠١٨.

١٥. عبد الحسين: عدنان فرحان، دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ماليزيا نموذجا، العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد ٨، العدد ٣٢، ٢٠١٩.

١٦. عبدالرزاق: علي، التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية، بحوث اقتصادية، جامعة عين شمس، مصر٢٠٠٨.

١٧. عبد العال: عبد الرحمن، دور الدولة في التنمية الاقتصادية في سنغافورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠٠٩.

١٨. عبد الفضيل: محمود، العرب والتجربة الأسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠.
١٩. عبد المجيد: احمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، جامعة الموصل، ٢٠١٧.
٢٠. علي: احمد، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل ،المجلد ٢٣، العدد ٣ ،٢٠١٥.
٢١. العلي: عادل، الفقر في الوطن العربي، مشكلة مزمنة وحلول متعثرة، مجلة الاقتصاد والعلوم، العدد ٢٨، ٢٠٠٦.
٢٢. علي: عبد القادر علي، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، معهد التخطيط العربي، الكويت٢٠٠١.
٢٣. العقابي: وفاء جاسم، بناء أنموذج إحصائي لقياس الفقر وتعدد أبعاده، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ٢٠١٩.
٢٤. الفارابي: أبي نصر الجوهري، الصحاح، دار أحياء التراث العربي، بيروت ١٩٩٩.
٢٥. الفارس: عبد الرزاق، السلاح والخبز والإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠-١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣.
٢٦. الليثي: هبة، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، جامعة القاهرة، ٢٠١٧.
٢٧. المهاجر: محمد كاظم، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الاسكوا، نيويورك، ١٩٩٧.
٢٨. محمد: زيدان، دروس مستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر، دراسة مقدمة إلى جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠١٥.
٢٩. مصطفى: عدنان ياسين، مقالة بعنوان النوع الاجتماعي والتنمية، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٧.
٣٠. النجفي: سالم توفيق، الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد ٣٨، ٢٠٠٧.
٣١. هاشم: حنان عبد الخضر. راضي: مها علاوي، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة سنة ٢٠١٢ .
٣٢. هاشم: سعاد قاسم، ثنائية التضخم والفقر في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ٢٠١٧.
٣٣. هلال: رضا، جمهورية سنغافورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٨.

ثالثاً: مواقع الانترنت

١. mop.gov.iq وزارة التخطيط في تاريخ ٢٠٢٠/١١/١ .
٢. الاسكوا، المستوطنات الحضرية والفقر ، نيويورك، ١٩٩٩.
٣. الأمم المتحدة : المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة.
٤. UNDP, op. Cit.في ٢٠٢٠/١١/٨ .
٥. blogs.worldbank.org K dateفي ٢٠٢٠/١١/٨ .
٦. Cashin and others , Macroeconomic policies and poverty Reduction: stylized facts and an overview of research , IMF working paper , Washington, 2001
٧. UNDP, overcoming Human poverty , poverty Report 2000, New York,
٨. Assaad and Rouchdy, Poverty and poverty Alleviation strategies in Egypt, Cairo papers in social science , 1999

٩. Arabic.sputmik news.com في ٢٠٢٠/١١/٨ .
١٠. Amp.annabaa.org في ٢٠٢٠/١١/٨ .